

تصاعد مكانة الطاقة في العلاقات الجزائرية التركية: الأبعاد والأفاق

The rise of energy in the Algerian-Turkish relations: dimensions and prospects



الإسم الكامل للمؤلف الأول*

الإسم الكامل للمؤلف الثاني*

الدكتورة فاطمة صفراوي

الدكتور عبد الرازق وهبه سيداحمد محمد

جامعة الشلف (الجزائر)

كلية جدة العالمية (السعودية)

Safraouifatima02@gmail.com

a.whba@jiccollege.edu.sa

تاريخ الإستلام: 2023/07/13

تاريخ المراجعة: 2023/09/30

تاريخ النشر: 2023/12/30

ملخص

ترتبط الجزائر وتركيا بعلاقات تاريخية تعود إلى خمسة قرون، تركت من خلالها بصمات واضحة على الروابط بين البلدين، ورغم ذلك ظلت الجزائر إبان الثورة بعيدة عن تركيا، ومع مرور الوقت بدأت ملامح رسم العلاقات بين البلدين تظهر، حيث سمح التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002، بإعادة صياغة تركيا علاقاتها مع الدول العربية والإفريقية ومنها الجزائر، وبذلك عرفت العلاقات الجزائرية -التركية تطورا ملحوظا بدء بالإعلان عن اتفاقية الصداقة سنة 2006، وعموما تتجه كل من تركيا والجزائر في الوقت الحالي إلى تعزيز علاقتهما من خلال عقد اتفاقيات شراكة تجمع البلدين على جميع الأصعدة خاصة ما تعلق بمجالات الشراكة والتعاون في المجال الطاقوي وتزداد أهمية هذه الشراكة مع فرص البلدين في التنسيق والتعاون لدخول السوق الإفريقية التي تحتوي على إمكانيات هائلة.

الكلمات المفتاحية: الطاقة، الشراكة، التعاون، العلاقات، الجزائر، تركيا...

Abstract:

Algeria and Turkey have historical relations dating back five centuries, through which they left clear imprints on the ties between the two countries, and despite that, Algeria remained far from Turkey during the revolution, and with the passage of time the features of drawing relations

between the two countries began to appear, as the change that occurred in Turkish foreign policy allowed Since 2002, Turkey reformulated its relations with Arab and African countries, including Algeria, and thus the Algerian-Turkish relations witnessed a remarkable development, starting with the announcement of the friendship agreement in 2006, and in general, Turkey and Algeria are currently tending to strengthen their relationship by concluding partnership agreements that bring the two countries together on all The levels, especially those related to the areas of partnership and cooperation in the energy field, and the importance of this partnership increases with the opportunities of the two countries in coordination and cooperation to enter the African market, which contains huge potentials.

Keywords: energy, partnership, cooperation, relations, Algeria, Turkey...

مقدمة

نظرا للترابط الثقافي والاجتماعي بين الجزائر وتركيا والذي يعود إلى فترة الوجود العثماني في الجزائر، عرفت العلاقات الجزائرية التركية اليوم منعرجا جديدا، حيث لجأت الدولتين إلى تعزيز وتقوية روابط تلك العلاقات خاصة ما تعلق بالتعاون بالمجال الطاقوي، وعليه، فالتحولات التي تشهدها الجزائر في مسعى لتطوير نظامها السياسي، وإعادة إرسائه على قواعد جديدة، في ظل ديناميكية سياسية واجتماعية ضاغطة بهذا الاتجاه، ستفتح الجزائر على سياقات وفرص أكبر وأوسع في إدارة ثرواتها وتعزيز إمكانياتها بشكل أكثر فاعلية ورشدا، ويمثل تلاقيها مع تركيا كإحدى القوى الإقليمية والدولية الصاعدة، وبالنظر إلى ما يجمع البلدين من قواسم وتطلعات وانشغالات مشتركة في المجال الاقتصادي بصفة عامة ومجال الطاقة بصفة خاصة، والذي يعتبر فرصة تاريخية لإقامة شراكة طاقوية جزائرية-تركية ومكسبا تاريخيا ممكنا للبلدين، وبالمقابل تحرص تركيا اليوم على مزيد من تعزيز العلاقات بينها وبين الجزائر في هذا المجال، وتثمينها عبر روابط استراتيجية في إطار مصالح مشتركة ومتوازنة، تتجاوز السياسة والثقافة والأمن إلى الطاقة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في إسهامنا- نحن الباحثين - لإعطاء تصور لصناع القرار والممارسين والمتخصصين لما يمكن أن يحققه من دفع للشراكة الطاقوية الجزائرية-التركية التي عرفت مسارا بطيئا في تطورها، وذلك بقصد تنويع الشركاء بشكل يحقق المنافع، فالمتغيرات التي يشهدها النظام الدولي منذ ظهور العولمة، ثم التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، وتداعيات أزمة كوفيد 19 - على العلاقات الدولية -تستدعي إعادة التفكير في العلاقات الجزائرية-التركية وخاصة ما تعلق بمسار الشراكة بين البلدين في مجال الطاقة، وذلك بعد أن حققت تركيا بوصفها دولة صاعدة نتائج مهمة في إفريقيا، وعليه فهي تحتاج إلى الجزائر في توسيع سياستها الانفتاحية، والجزائر بدورها تحتاج إلى تركيا في تعزيز دورها في إفريقيا وفي منطقة المتوسط، ولاسيما أن العالم يشهد تحولات جيوبوليتكية مهمة قد تؤثر في استقرار الدول داخليا، وخارجيا وبالتالي على مكانتها في السياسة الدولية ككل.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية العلاقات التاريخية والحضارية بين الجزائر وتركيا عبر العصور، بحكم أن الفهم الايجابي والجيد للتاريخ يرسى من خلاله اليوم أسس علاقات التعاون والشراكة بين البلدين على

مختلف الأصعدة بصفة عامة وعلى المجال الطاقوي بصفة خاصة، وكذلك إلقاء الضوء على دوافع وأبعاد التوجهات التركية الجديدة نحو سوق الطاقة الجزائري، باعتبار أن النموذج الطاقوي الجزائري كشريك يمكن الوثوق به، وصولاً في الأخير إلى معرفة وتمحيص أفاق الشراكة الطاقوية بين الجزائر وتركيا في ظل التحولات الدولية الراهنة.

إشكالية الدراسة: استناداً إلى ما تقدم واعتباراً للغاية من البحثية من وراء الدراسة تستدعي طبيعة الموضوع وجوانبه، صياغة الإشكالية الأساسية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تتطور فرص الشراكة الطاقوية بين الجزائر وتركيا؟

بناء على إشكالية الدراسة، ومن أجل توضيح المعالم الهامة التي سيتم على أساسها وضع خطة العمل، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الإمكانيات الطاقوية لكل من الجزائر وتركيا؟
 - فيما تتمثل دوافع وأبعاد التعاون بين الجزائر وتركيا ؟
 - ما هي الأفاق المستقبلية للشراكة الطاقوية بين الجزائر وتركيا في ظل التحولات الدولية الراهنة ؟
- فرضية الدراسة: وللإجابة على هذه الإشكالية يستدعي صياغة الفرضية التالية:
- إن تقوية ونجاح فرص الشراكة الطاقوية بين الجزائر وتركيا مرتبط بالتفكير فيما يمكن أن تحققه العوامل المؤثرة في طبيعة هذه الشراكة، وما يمكن أن تحققه من مصالح حيوية للبلدين.
- مناهج الدراسة: من أجل معالجة هذا موضوع تم الاعتماد على المقاربة المنهجية التالية:
- المنهج التاريخي: وقد تم الاعتماد عليه لأنه يسمح للباحث بالرجوع إلى الجذور التاريخية قصد توضيح الخلفية التاريخية لتطور العلاقات الجزائرية التركية ودور العوامل المؤثرة فيها.
 - المنهج الوصفي التحليلي: باعتباره الأنسب للدراسة لأنه يركز على الوصف الدقيق والمفصل للظواهر، وقد تم توظيفه لوصف وضع قائم في فترات زمنية محددة ولتطورات تشمل حقب زمنية مختلفة، كما تم استخدامه من خلال إعطاء وصف دقيق لتطور العلاقات الجزائرية التركية في ظل التحولات الدولية الراهنة.
 - المنهج الإحصائي: تعتبر عملية الإحصاء بأنها أعداد وأرقام إحصائية يمكن أن تلخيصها بواسطة توزيعات القيم على المتغيرات أو العلاقات بين تلك المتغيرات، كما تعتبر شكل من أشكال الاختزال الرياضي، والذي يمكنه أن يقدم للباحث معرفة دقيقة عن كيفية عرض البيانات والمعلومات، وقد تم الاعتماد عليه من خلال استخدام الأرقام وتغيراتها البيانية، في مختلف مراحل البحث ومتغيراته الأساسية خاصة في عرض الشراكة الجزائرية التركية.
- وتأسيساً لما سبق تم تناول خطة البحث التالية:

1. الإمكانيات الطاقوية للجزائر وتركيا

2. دوافع وأبعاد التعاون بين الجزائر وتركيا

3. أفاق الشراكة الطاقوية بين الجزائر وتركيا في ظل التحولات الدولية الراهنة

1. الإمكانيات الطاقوية للجزائر وتركيا

تملك الجزائر العديد من الإمكانيات الطاقوية المتنوعة ما بين التقليدية المتمثلة في الوقود الأحفوري وغير التقليدية المتمثلة في الطاقات المتجددة، والتي يمكن أن تكون خطوة فعالة للجزائر في المستقبل من حيث تصدير الموارد المتجددة خاصة كالطاقة الشمسية والرياح، وذلك إذا ما تم استغلالها وفق إستراتيجيات بعيدة المدى لكي يمكن لها تحقيق الأهداف المرجوة، أما بالنسبة لتركيا فقد أعطت هي الأخرى الأولوية لأمن إمدادات الطاقة كأحد الركائز الأساسية لإستراتيجيتها، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعزيز استكشاف وإنتاج النفط والغاز محلياً، وتنويع مصادر إمدادتهما والبنية التحتية المرتبطة بهما، وتقليل استهلاك الطاقة من خلال زيادة كفاءتهما، ويمكن عرض بعض تلك الإمكانيات وفق ما يلي:

1.1 الإمكانيات الطاقوية للجزائر

تقع الجزائر شمال غرب القارة الإفريقية وهي أكبر الدول من حيث المساحة، والتي بلغت 2.381.741 كيلومتر، وتحتل المرتبة 83 عالمياً من حيث عدد السكان الذي بلغ حوالي 44 مليون نسمة وفقاً لإحصاءات سنة 2022¹، ويبلغ الطول الإجمالي لساحلها 998 كم، كما تعتبر رابع أكبر اقتصاد في المنطقة، وهي تمتلك موارد كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية في أواخر الخمسينيات والتي تم اكتشافها، بغض النظر عن ذلك، تعد الجزائر أحد أهم الشركاء التجاريين لتركيا في المنطقة، إذ تعتبر رابع مورد للغاز الطبيعي لتركيا بعد روسيا وإيران وأذربيجان، كما تقدم الجزائر فرصاً استثمارية جذابة للشركات التركية العاملة في قطاع النسيج والأغذية وبعض المعدات الصناعية... الخ، وفيما يلي بعض مصادر الطاقة والبنية التحتية لها:

1.1.1 المصادر الطاقوية للجزائر: عرفت الجزائر نمواً كبيراً بين سنتي 1990 و2020، فقد احتلت المرتبة 42 من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، كما بلغ معدل التضخم سنة 2019 نحو 1.9٪ مقارنة بـ 6.4٪ سنة 2016، وهي تمتلك احتياطيات كبيرة ومتنوعة من الموارد الأحفورية (النفط والغاز)، وأساس صادراتها هو الهيدروكربونات، حيث بلغت الاحتياطيات المؤكدة من الهيدروكربونات التقليدية في الجزائر الغاز 70.4٪، النفط 28.9٪، الفحم 0.7٪ سنة 2021،² وهي بذلك تؤمن أكثر من 95٪ من مواردها المالية من عائدات النفط، حيث صرحت شركة بريتيش بتروليوم في تقرير لها بنمو احتياطي النفط في البلاد من 11.3 إلى 12.2 مليار برميل سنة 2021، كما بلغ احتياطي الغاز 4.503 تريليون متر مكعب، من سنة 1998 إلى سنة 2020، في حين انخفض احتياطي الغاز الطبيعي من 3.9 تريليون متر مكعب إلى 4.3 تريليون متر مكعب في عام 2019³ قدرت احتياطيات

¹ - Algeria / The world factbook / Library / Central Intelligence Agency ,Available from: <https://www.cia.gov/2023/04/14>

² - Algeria / The world factbook / Library / Central Intelligence Agency, Op, Cit.

³ - BP Statistical Review of World Energy 2019 - 2021 (PDF)/ BP Available from:

الفحم بـ 65 مليون طن قصير في عام 2021، كما جاءت بيانات سنة 2013⁴، بأن الجزائر تمتلك احتياطيّات صغيرة من النفط الصخري حوالي 5.7 مليار برميل واحتياطيّات كبيرة من الغاز الصخري 706.9 تريليون قدم مكعب، كما تتمتع بإمكانيات كبيرة لتطوير الطاقة المتجددة.

نظراً للموقع الجغرافي الملائم للجزائر، والذي مكنها من امتلاك قدرات كبيرة لتطوير الطاقة الشمسية، حيث يبلغ إجمالي إمكانات الطاقة الكهرومائية النظرية 12 تيراواط ساعة في سنة، كما بلغ إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في الجزائر سنة 2021 حوالي 2.46 إكساجول، حوالي 67٪ منها من الغاز الطبيعي، و32.1٪ النفط، و0.8٪ فحم، و0.4٪ الطاقة المتجددة⁵. وعليه، ظل إنتاج النفط الجزائري مستقرًا سنة 2006، حتى سنة 2017، وقد قفز الإنتاج من 1353 ألف برميل يوميًا إلى حوالي 1641 ألف برميل يوميًا سنة 2021، حسب حجم استهلاك هذا المورد مستقرًا حيث بلغ سنة 2019 مستوى 451 ألف برميل يوميًا، مقابل 252 ألف برميل يوميًا سنة 2006، و403 ألف برميل يوميًا سنة 2021 حسب شركة بريتيش بتروليوم⁶، بلغ حجم الصادرات النفطية من الجزائر في سنة 2018 إلى 633500 برميل/يوم⁷، في المقابل انخفض إنتاج الغاز المحلي من 87.8 مليار متر مكعب سنة 2019 إلى 100.8 مليار متر مكعب سنة 2021⁸، أما عن استهلاكه فهو في تزايد منذ سنة 2001 ففي سنة 2017 استهلكت الجزائر 1458 مليار قدم مكعب⁹، وفي سنة 2019 ارتفعت إلى مستوى 1658 مليار قدم مكعب، أما عن صادراتها منه فقد صدرت سنة 2020 نحو 1370 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، إلى الدول الأوروبية، الصين، منطقة الشرق الأوسط، دول شمال إفريقيا¹⁰، أما الفحم فانخفض استهلاكه بشكل مطرد منذ سنة 2008، حيث وصل سنة 2019 إلى 16 ألف طن، مقارنة بـ 288 ألف طن سنة 2008¹¹.

الشكل (01): إنتاج واستهلاك الطاقة الأحفورية في الجزائر (الفحم، الغاز، والنفط)

<https://www.bp.com/14/04/2023>

⁴ - World Shale Resource Assessments / U.S. Energy Information Administration (September 24, 2015) , Available from:

<https://www.eia.gov/2023/04/14>

⁵ - BP Statistical Review of World Energy 2019 - 2021 (PDF)/ BP, Op, Cit.

⁶ - BP Statistical Review of World Energy 2019 - 2021 (PDF)/ BP, Op, Cit.

⁷ - World Shale Resource Assessments / U.S. Energy Information Administration, Op, Cit.

⁸ - Algeria / The world factbook / Library / Central Intelligence Agency, Op, Cit.

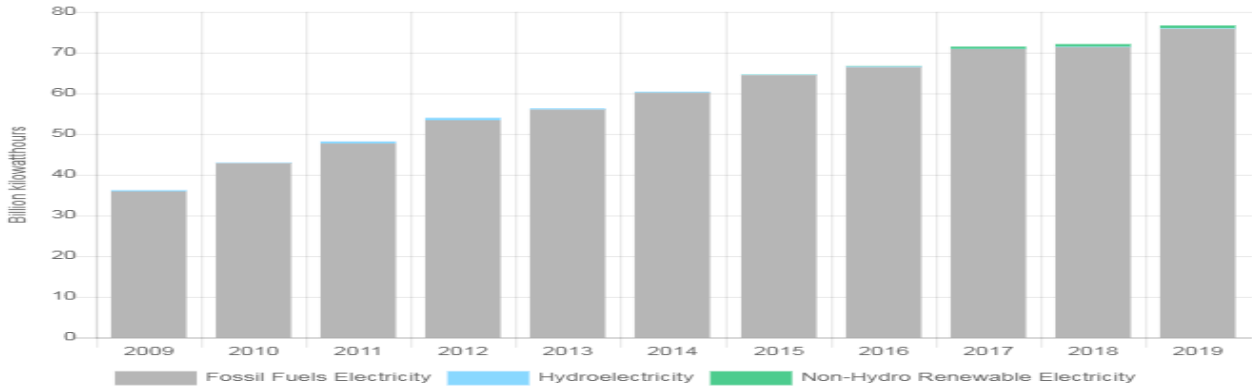
⁹ - North Africa Pipelines, Available from:

<https://www.theodora.com/14/04/2023>

¹⁰ - Hassi R'Mel gas field / Wikipedia, Available from:

https://en.wikipedia.org/wiki/Hassi_R%27Mel_gas_field/2023/04/14

¹¹ - Algeria / The world factbook / Library / Central Intelligence Agency, Op, Cit.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ديسمبر 2021، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.eia.gov/14/04/2023>

أما بالنسبة للطاقات المتجددة فقد بلغت حصة إنتاج الكهرباء في الجزائر حوالي 0.9٪، سنة 2017 واحتلت الجزائر المرتبة 129 من أصل 170 دولة في مؤشر أداء هندسة الطاقة لنفس السنة، في حين تبوأ المرتبة 132 في العالم من حيث استهلاك الفرد للكهرباء، أما بالنسبة لمؤشرات إنتاج الكهرباء واستهلاكها، فقد احتلت الجزائر المرتبة 32 من أصل 216 دولة.

2.1.1 البنية التحتية للطاقة الجزائرية: تمثل البنية التحتية للطاقة جوهر الحياة والركيزة الأساسية لكسب سبل العيش، وهي تتميز بالتنوع وتسهل إنتاج البضائع وتوزيع المنتجات المنتهية في الأسواق، من بين حقول النفط في الجزائر نجد حقل حاسي مسعود وهو أكبر حقل في البلاد بحسب الخبراء والذي تبلغ احتياطياته 6.4 مليار برميل، أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فإن أكثر من نصف الاحتياطيات المؤكدة (85 تريليون متر مكعب) تتركز في حاسي رمل¹².

وترتبط خطوط أنابيب حقول النفط الكبرى بالمحطات والمصافي، حيث تربط الجزائر بأوروبا ثلاثة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي العابرة للقارات، وهناك نوعان من خطوط أنابيب الغاز التي تمتد إلى إسبانيا وإيطاليا، أكبرها خط أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط أو خط أنابيب إنريكو ماتي TransMed (enrico mattei) وهو خط أنابيب غاز طبيعي من ولاية الأغواط بالجزائر عبر تونس إلى صقلية ثم إلى الأراضي الإيطالية، بسعته 30.2 مليار متر مكعب في سنة¹³، وبسبب قربها من البحر توجد لديها ست محطات نفطية رئيسية وثلاث محطات لتصدير الغاز الطبيعي المسال في شمال الجزائر، أكبرها مجمع أرزيو للغاز الطبيعي المسال، المملوك من قبل شركة سوناطراك Sonatrach التابعة للدولة¹⁴، كما تستحوذ على خمسة مصانع لصناعة تحويل النفط، وتعتبر مصفاة سوناطراك بسكيكدة لتكرير النفط أكبر مصفاة طاقتها الإنتاجية 356,500 برميل

¹² - Hassi R'Mel gas field / Wikipedia, Op, Cit.

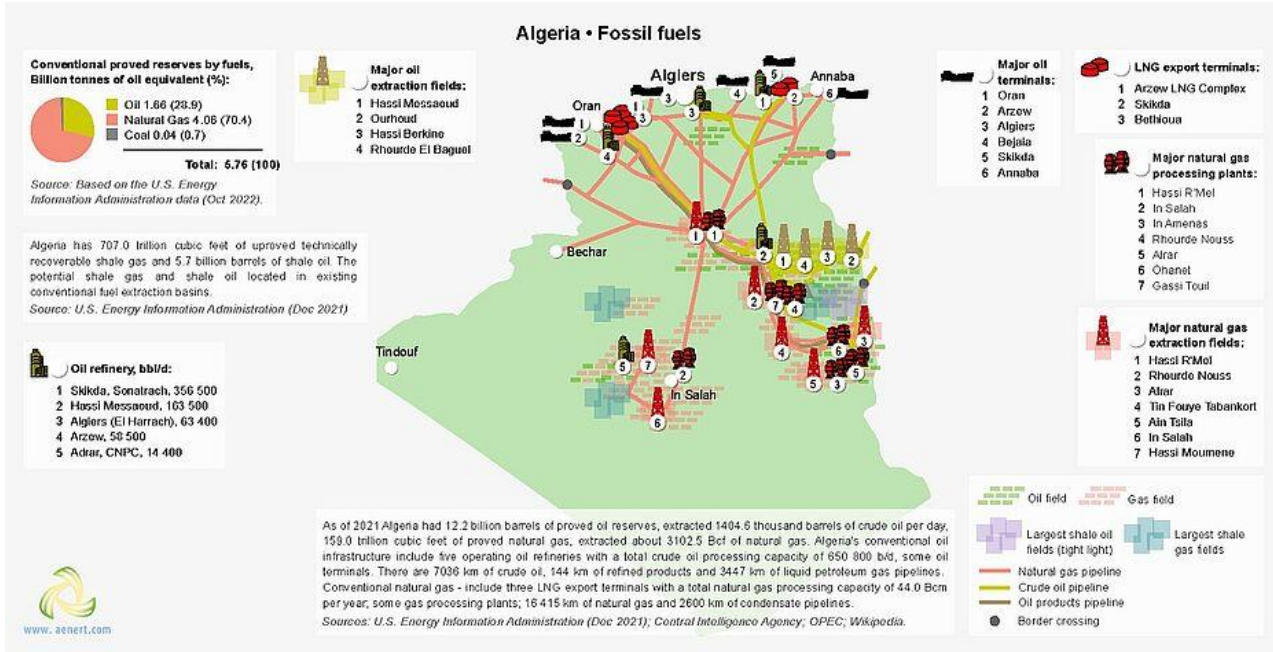
¹³ - North Africa Pipelines, Op, Cit.

¹⁴ - Arzew-GL1Z LNG Plant Algeria / Global Energy Observatory, Available from:

<http://globalenergyobservatory.org/14/04/2023>

يوميًا¹⁵، كما تمتلك هذه الشركة ما يقرب من 80٪ من إجمالي إنتاج الطاقات الأحفورية مما يجعلها أكبر شركة للنفط والغاز في إفريقيا.

الشكل (02): مرافق البنية التحتية الأساسية لقطاع الوقود الأحفوري في الجزائر



Source: <https://aenert.com/countries/africa/energy-industry-in-algeria>

إن أكبر منتج للكهرباء في الجزائر هو سونلغاز (Sonelgaz)، والتي تقدر طاقتها الإنتاجية الوطنية خلال الفترة 2018-2028 بنحو 18749 ميغاواط، بحلول سنة 2028، يجب أن يغطي الطول الإجمالي لشبكة نقل الطاقة 52.207 كم¹⁶، برنامج الطاقة المتجددة الذي طوره وزارة الطاقة الجزائرية سيوفر تركيب طاقة متجددة بقدرة توليد تبلغ نحو 22000 ميغاواط مع حلول سنة 2030¹⁷، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشاريع معقد بسبب قلة الاستثمارات، وصعوبة جذب المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى تعرض منشآت النفط والغاز في منطقة عين أميناس للاستهداف سابقا.

1.2 الإمكانيات الطاقوية لتركيا

¹⁵ - Oil refineries in Algeria/ BACKGROUND REFERENCE: ALGERIA / Geography/ U.S. Energy Information Administration, March 25, 2019, Available from:

www.eia.gov/14/04/2023

¹⁶ - Ziam Mansouriah / jaZairess, Fodil S Publié dans El Watan le 05 / 07/ 2004, Available from:

www.djazairess.com/14/04/2023

¹⁷ - Plan de developpement 2018-2028 / Sonelgaz, Available from:

www.sonelgaz.dz/14/04/2023

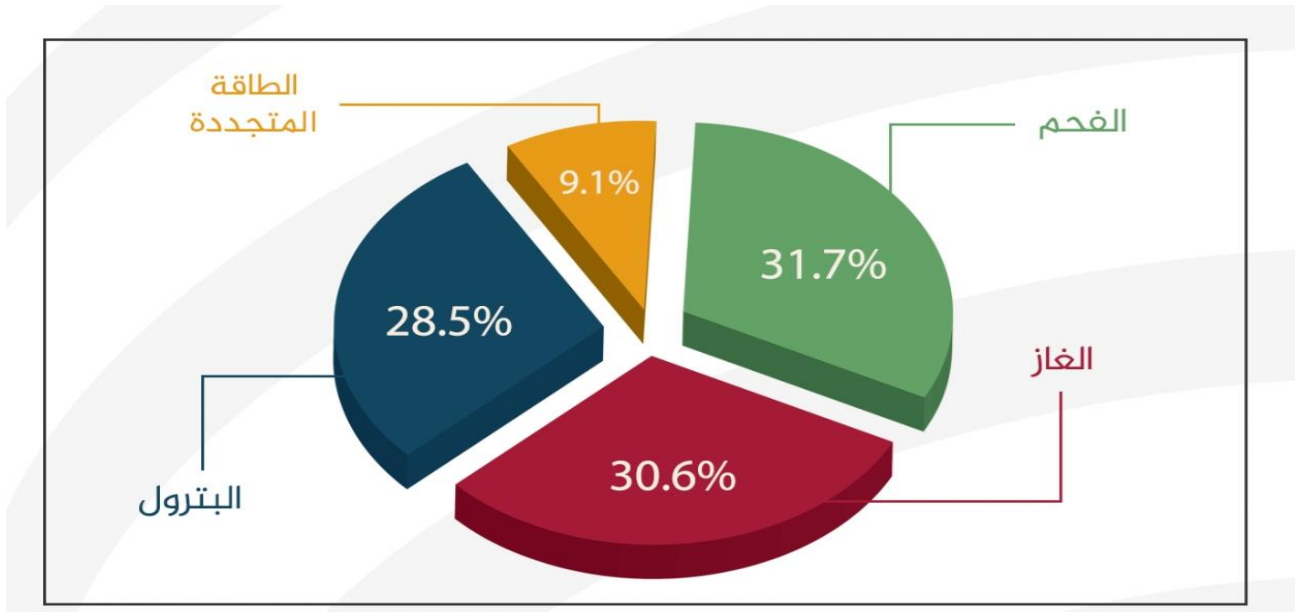
على ضوء الاعتماد الشديد لتركيا على واردات النفط والغاز، أعطت الأولوية لأمن إمدادات الطاقة كأحد الركائز الأساسية لأمن للطاقة، وتشمل تلك السياسات العديد من الجهود الهادفة إلى تعزيز البحث عن الطاقات الأحفورية (النفط والغاز) وإنتاجهما محلياً، مع تنويع مصادر إمدادتهما والبنية التحتية المرتبطة بهما، فضلاً عن تقليل استهلاك الطاقة على المستوى المحلي وفيما يلي بعض مصادر الطاقة في تركيا والبنية التحتية لها:

1.1.2 مصادر الطاقة في تركيا: لقد شهدت تركيا في الحقبة الماضية تطوراً كبيراً في سياسات تعزيز أمن الطاقة، خاصة الطاقة الكهربائية المتجددة، ومن المقرر بدء تشغيل أول منشأة للطاقة النووية سنة 2023 لتنويع مزيج الطاقة، إلا أنه وعلى الرغم من وجود الكثير من تلك التغييرات والتي تعتبر إيجابية بامتياز لتحرير أسواق الطاقة وتنويع مصادرها، إلا أنه يجب على الحكومة التركية التأكد من أن تلك السياسات لا تعيق ولا تتعارض والكفاءة الاقتصادية لأسواقها ومع الجهود المبذولة لإزالة الكربون وهو ما قدمت بخصوصه وكالة الطاقة الدولية توصيات بشأنها لمساعدة تركيا على إدارة تطور قطاع الطاقة لديها بسلاسة متناهية. وعليه، يمكن القول أن حصص إنتاج الطاقة الأحفورية (النفط والغاز) لتركيا المخصصة للاستهلاك الوطني منخفضة، ولذلك أعطت تركيا الأولوية للتنقيب عنهما، وهو ما نص عليه القانون التركي من خلال بعض الحوافز لإنشاء أنظمة مالية أكثر فاعلية وجاذبية، وبذلك نما إنتاج الطاقات الأحفورية الوطنية بنسبة 19٪ خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019، ويرجع ذلك إلى زيادة أنشطة مؤسسة البترول التركية **Türkiye Petrolleri Anonim Ortaklığı** والتي التي تمتلك أغلب تراخيص التنقيب وإنتاج النفط والغاز، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة التركية لا زالت تعتمد على الواردات في الطلب تلبية الطلب، وهو ما ينبئ بأن تركيا ستظل تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز المستورد لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية، ولذلك بدأت مؤسسة البترول التركية في الإعلان عن بعض الحملات الاستثمارية خارج تركيا، ويمكن أن يتضاءل اعتماد الحكومة التركية على استيراد الغاز الطبيعي خاصة بعد الاكتشافات الأخيرة لحقل ساكاريا العملاق في البحر الأسود، ومن المقرر أن يبدأ الحقل في الإنتاج خلال هذه السنة 2023، مما يمنح تركيا القدرة على المساومة على تجديد عقود استيرادها للغاز الطبيعي، كما تسعى تركيا أيضاً إلى الاستكشاف لتحديد الإمكانات المحلية للغاز الصخري وهيدرات الغاز¹⁸... الخ

الشكل (03): الإمكانات الطاقوية لتركيا

¹⁸ -Turkey 2021 ,Energy Policy Review, Available from:

<https://www.iea.org/reports/turkey-2021/15/04/2023>



المصدر: حسن الشاغل، كيف تغيرت تركيا خلال 5 سنوات (الطاقة في تركيا بين عامي 2015 – 2020)، 14 أبريل 2021، متوفر على الرابط التالي:

<https://ayam.com.tr/ar/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/how-has-turkey-changed-in-5-years-energy-in-turkey-between-2015-2020/14/04/2023>

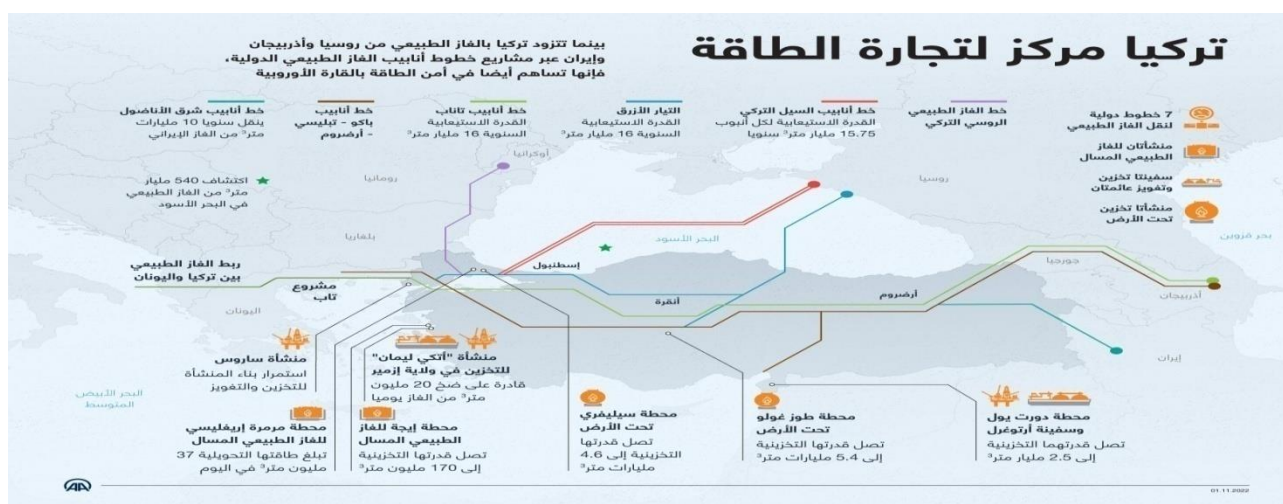
2.1.2 البنية التحتية للطاقة التركية: إلى جانب الجهود السابقة الذكر ومن أجل أمن الطاقات الأحفورية، تواصل تركيا العمل على قدم وساق على تنوع مصادر استيرادها وطرقها، حيث كان الاتحاد الروسي هو القطب المورد المهيمن للغاز، لكن تركيا بدأت في استيراد الغاز من إيران سنة 2001 وأذربيجان سنة بسبب الأزمات التي تعرضت لها، وتعتبر الاستثمارات في الغاز الطبيعي المسال (LNG) وتخزينه تحت الأرض من الأولويات لتعزيز أمن الطاقة، وقد تم تشغيل العديد من محطات التخزين العائمة الجديدة (تقرير: جملة من العوامل تعزز موقع تركيا في الطاقة الدولية، 2022)، ويمكن تفصيل خطي إيران وأذربيجان كما يلي:¹⁹

– خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان: ويمتد من العاصمة الأذربيجانية باكو إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ويبلغ طوله 1,776 كم، بدأ أول ضخ للنفط فيه بتاريخ 10 ماي 2005، وقد بلغت تكلفة بناءه حوالي 3.9 مليار دولار.

¹⁹ - Turkey Oil and Gas Exploration Laws and Regulation Handbook, Ibp Usa, USA (COR) International Business Publications, P83.

- خط أنابيب تبريز- أنقرة: يمتد من تبريز في إيران إلى أنقرة بتركيا، ويبلغ طوله 2,577 كم، وقد افتتح في جانفي 2002، سعته لطاقة حولى تبلغ 14 مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

الشكل (04): خطوط ناقلة للغاز من أذربيجان و ايران



المصدر: تقرير: جملة من العوامل تعزز موقع تركيا في الطاقة الدولية، 2023/04/13، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.turkpress.co/node/9453720/11/2023>

كما ازدادت سعة دخول الغاز الطبيعي المسال الحالية ويتم توصيلها بواسطة نقاط جديدة من أجل ضمان تنوع إمداداته، حيث قامت تركيا مؤخراً بتوسيع دائرة بنيتها التحتية لاستيراد الغاز الطبيعي، من خلال إدخال خطوط جديدة له، مثل طريق ترك ستريم من روسيا وطريق تاناب من أذربيجان، كما أوضح وزير الطاقة التركي فاتح دونماز أنه سوف يتم تمديد اتفاقية شراء الغاز المسال وزيادة سعتها مع الجزائر والتي ستنتهي سنة 2024 (الجزائر ستجهز تركيا بالغاز حتى 2024، 2020)، كما قامت الحكومة التركية بتوفير الغاز الطبيعي المسال لتعزيز اختيارية مصادرها الاستيرادية، كما أجرت تركيا العديد من الترقيات واستراتيجيات كبيرة لسعة التخزين، والتي من شأنها أن ترفع أمن الغاز في البلاد، كما قامت بتنوع مصادرها وأنماط إمدادات الطاقة، وكان أكبر موردي النفط الخام في السنوات الأخيرة إيران والعراق وروسيا والسعودية، بالإضافة إلى ذلك، تمتلك تركيا خمس مصافي عاملة التي تساهم في تلبية حوالي نصف الطلب على البنزين، وحسب تقرير الأناضول فإن تركيا تتمتع بموقع متميز من حيث البنية التحتية للغاز الطبيعي، وفيما يلي بعض تلك المنشآت:

- المنشأة أرطغرل غازي والتي تديرها شركة إتيكي ليمان (Etki Liman)، تم إنشاؤها في مارس 2017 بأزمير، وهي أول وحدة عائمة للتخزين والتغويز (FSRU) في تركيا، وتبلغ سعة تخزين الغاز الطبيعي المسال للسفينة 180 ألف متر مكعب، وتبلغ قدرة ضخها اليومية في إعادة تحويل الغاز حوالي 82 مليون متر مكعب، وسعة تخزينها 180 ألف متر مكعب.
- وحدة التخزين والتغويز بمنطقة دورت يول التابعة لولاية هطاي منذ 2018، وتعد آخر المشاريع التي دخلت حيز الاستخدام في تركيا وهي واحدة من 40 مشروعاً من هذا النوع في العالم.
- منشأة تخزين الغاز الطبيعي تحت الأرض في منطقة سيليفري بإسطنبول، وهي أول منشأة لتخزين الغاز الطبيعي تحت الأرض في تركيا، يمكنها تخزين 4.6 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً.
- المرفق الموجود تحت الأرض في منطقة طوزغولو بأنقرة يمكنه تخزين 1.2 مليار متر مكعب من الغاز.

3.1.2 المصادر المتجددة لتركيا: شهدت تركيا مؤخراً نمواً مثيراً للاهتمام في تطوير مصادر الطاقات المتجددة وفقاً لسياسة الطاقة الوطنية التي تم اعتمادها سنة 2017، إذ تعد زيادة استخدام موارد الطاقة المحلية والمتجددة من بين الأولويات الرئيسية لها، وذلك من أجل مواصلة تعزيز التوسع في تلك الموارد، حيث احتلت المرتبة الخامسة أوروبياً والمرتبة 12 عالمياً من حيث القدرة المركبة في مجال الطاقات المتجددة، وقد صلت حصة مصادرها من هذه الطاقات إلى نحو 54٪ سنة 2022 منها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية... الخ، وهي بذلك تسعى إلى تحرير توسيع سوق الغاز الطبيعي لتحسين الشفافية في أسواق الطاقة، حيث تعمل هيئة تنظيم سوق الطاقة على وضع تدابير تنظيمية لضمان إنشاء سوق للغاز الطبيعي المتحرر تكون فيه جميع قطاعات السوق مفتوحة للشركاء الجدد، والتي ستساعد على إنشاء أسواق طاقوية أكثر تنافسية.

2. دوافع وأبعاد التعاون بين الجزائر وتركيا

شهدت العلاقات الجزائرية التركية تقارباً كبيراً جداً في وجهات النظر، بل وأصبحت الجزائر شريكاً مهماً لتركيا في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية والعسكرية، وذلك باعتبارها أحد الفواعل الرئيسية في القارة الإفريقية، بسبب موقعها الاستراتيجي وتركيبها السكانية، ومواردها الطبيعية، ولتحقيق ذلك وجب وضع أهداف مستقبلية لعلاقات الشراكة والتعاون بين البلدين من خلال زيادة عدد الشركات التركية المستثمرة في الجزائر، وتعزيز العلاقات التجارية، وفيما يلي سوف يتم عرض مختلف المحددات الاقتصادية للعلاقات الجزائرية التركية، مع التعرض إلى جملة التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق التعاون بين البلدين، وفي الأخير التوصل إلى معرفة دوافع التعاون بين البلدين:

1.2 المحددات الاقتصادية بين الجزائر وتركيا

يتمثل جوهر المحددات الاقتصادية للجزائر في الموقع الجيو-استراتيجي، حيث تتربع على قلب المغرب وتعتبر بوابة للدول الإفريقية ككل، بكونها تقع شمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط، كما تعتبر أكبر دولة في إفريقيا وفي العالم العربي من حيث المساحة (741.381.2 كم²)، بالإضافة إلى أن اهتمام الشركات التركية بالسوق الجزائري وعددها يزيد بازدياد عدد السكان، وبذلك تمثل الجزائر رابع مورد لتركيا²⁰، إذ تجمع بين تركيا والجزائر 377 اتفاقية في مختلف المجالات، بما فيها اتفاقيات في مجال الطاقة كاتفاقية سنة 2014، والتي فتحت المجال لتركيا بإنتاج الغاز الطبيعي المستورد من الجزائر، كما تم تمديد العديد من العقود كشركة سوناطراك وشركة بوتاش التركية واتفاقية شراء الغاز المسال التي ستنتهي سنة 2024 (الجزائر ستجهز تركيا بالغاز حتى 2024، 2020).

كما تستثمر الجزائر في تركيا عن طريق الشراكة بين شركة الطاقة الوطنية الجزائرية سوناطراك والشركة التركية رونيسانس القابضة، في المقابل تجاوزت الاستثمارات التركية في الجزائر سنة 2020 قيمة 5 مليار دولار، حيث تنشط أكثر من 800 شركة تركية في الجزائر في مختلف القطاعات، وقدرت نسبة الاستثمارات التركية في الجزائر حوالي 4.5 مليارات دولار، وبذلك تبوأ الجزائر المرتبة الثالثة من حيث عدد الشركات التركية²¹، فرغم تفشي وباء كورونا إلا أن حجم تلك الاستثمارات لم ينخفض، والتي تعد خطوة هامة لتعميق التعاون بين البلدين، رغم جملة التحديات التي تعيق مسيرتهما كعدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وتهديدات الجهات الفاعلة دولياً في محاولة توتير العلاقة الإستراتيجية بين البلدين.

1.2 التحديات الداخلية والخارجية للتعاون الاقتصادي التركي الجزائري

تواجه كل من الجزائر وتركيا العديد من المشاكل التي تعميق نطاق التعاون الثنائي بينهما، كالتحديات الداخلية كالتغيرات الاجتماعية والمحددات الثقافية والتاريخية بين البلدين، والمحددات الخارجية كعدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة، ووجود جهات فاعلة دولياً تعتبر الشراكة بين تركيا والجزائر تهديدا لأجندة مصالحهم الإقليمية لذلك تحاول توتير وإعاقة العلاقة بينهما، ولذلك وجب على كل من تركيا والجزائر وتركيا العمل على تنويع شركائهما الاقتصاديين للتجاوز تلك التحديات، ويمكن عرضها كما يلي:

2.1.1 التحدي الداخلي: تلعب التغيرات الاجتماعية الداخلية لأي دولة دوراً كبيراً في التأثير على تفسير سياستها الخارجية وهي أساس النظام الدولي الجديد²²، كالمحدد الثقافي والتاريخي اللذان يمثلان العمق التاريخي للعلاقات الجزائرية التركية، حيث يسعيان لتعميق التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والأمنية، كما يمكن للتفاعلات السياسية الداخلية أن تؤدي إلى انتهاج

²⁰ -Nathaniel Hüseyin in, Turkey evolving relations with the Kurdish Regional Government KRG of Iraq since the Arab Spring in Hüseyin İşıksal and Oğuzhan Göksel Turkey Regional with the Middle East (Cham, Switzerland: Library of Congress Control Inc...,2018), pp 181-196.

²¹ -Holsti Kalevi, (National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, International Studies Quarterly, vol 14, no 03, (September, 1970), pp 233-309.

²² - Holsti Kalevi, Op, Cit, PP 1-19.

سياسة خارجية غير مرغوب فيها من خلال الاستجابة إلى التطورات الداخلية والخارجية، بزيادة القوة النسبية والتقليل من التكاليف وتعديل الإجراءات السياسية، وذلك للوصول إلى التوازن بين التكاليف وأهداف التغيير، من أجل معالجة القيود الداخلية للتغيير في السياسة الخارجية، التي تنعكس على العلاقات الجزائرية التركية السياسية الخارجية، والتي ترتبط بدورها بالسياسة الداخلية، فتركيا تمكنت من تكوين قوة إقليمية أدت إلى تطوير سياستها الداخلية والخارجية، من خلال الاعتماد على أدوات القوة الناعمة، وأصبحت ذلك بمن أهم القوى المنافسة في إفريقيا، في المقابل عرفت الجزائر العديد من التحديات الداخلية في السابق والتي انعكست هي الأخرى على سياستها الخارجية وعلى طبيعة العلاقات بين البلدين، إلا أنه سرعان ما تحسنت تلك الظروف وتطورت العلاقات إلى ما هي عليه الآن.

2.2.1 التحدي الخارجي: الجزائر وتركيا في حاجة ماسة إلى تنويع شركائهما الاقتصاديين، بسبب المنافسة الدولية الشديدة، والمشاكل الخارجية التي تعيق تعاونهما كعدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة، ووجود بعض الجهات الفاعلة التي تعتبر الشراكة بين البلدين تهديداً لأجندتهما، كفرنسا التي أعربت عن عدم رضاها عن تلك الشراكة، بسبب سعيها للعودة إلى عهدها الاستعماري السابق لاستغلال الثروات الاقتصادية في المنطقة، وهذه التحديات تمثل فرصة لهما لجلب وتنويع الاستثمارات التي تخدم مصالحهما، وذلك لوجود عدة ارتباطات بينهما متعلقة بالجوانب الاقتصادية وبالمواقف السياسية المختلفة إزاء القضايا الدولية كالحرب في سوريا وليبيا والقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى المكانة الإستراتيجية للجزائر في القارة الإفريقية، وقدرتها على تكوين قاعدة تصدير للمنتجات التركية المصنعة في الجزائر إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية ZALE والدول التي تربطها اتفاقيات التعاون، وهنا تجدر الإشارة إلى تطوير الاستثمارات التركية في الجزائر، والتي تركز على تركيا تعزيز تنويع استثماراتها خارج قطاع المحروقات كالبنا، الزراعة، السياحة، الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى أهمية التنويع من مجالات الشراكة بين البلدين بوضع استراتيجيات جديدة تضمن تحقيق الأهداف، كالشراكة الصناعية بتوفير الجزائر للموارد الأولية ومصادر الطاقة، مع تكوين نوعي في استعمالها، وأيضاً القيام بالشراكة التقنية من أجل الوصول إلى تطوير المنتجات النفطية.

كما يمكن للأزمات العالمية أن تؤثر في العلاقات بين البلدين، كالأزمة الاقتصادية لسنة 2008، وأزمة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي ككل، والذي أدى بتركيا إلى الاعتماد على الأسواق الإفريقية، لكونها أسواقاً استهلاكية ومحدودة الإنتاج، كالجزائر التي يمثل السوق التركي فرصة لها في وصول منتجاتها لمختلف الأقاليم، والترويج لها كنوعية التمور الجزائرية، ومختلف المنتجات الغذائية، وتوسيع استثماراتها في تركيا إلى مجالات أخرى خارج الهيدروكربونات، كالصناعة، والبناء والسياحة... والتي من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدين، كما تمثل تركيا تجربة مهمة للجزائر في تحريكها التجاري في القارة الإفريقية.

وعليه، يمكن للمحدد الخارجي أن يلعب دوراً كبيراً في التأثير على علاقات التعاون بين البلدين، من خلال تفعيل الدبلوماسية والسياسة الداخلية، فبالعودة إلى القدرات التي تمتلكها الجزائر وثقلها الإقليمي ودورها العربي داخل القارة الإفريقية من جهة، وما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع بسبب انعكاسات أزمة كورونا من جهة أخرى، إلا أنه يمكن للتقارب بين

البلدين وبناء شراكة إستراتيجية بينهما أن يكون فرصة لبناء قطب جيو- سياسي بينهما، والذي يبدأ من البناء الداخلي المقاوم للمؤثرات الخارجية.

2.2 دوافع التعاون بين الجزائر وتركيا

تولي تركيا اهتماماً اقتصادياً خاصاً للجزائر في إطار سياستها الإفريقية، التي لا تزال من بين القوى الصاعدة في شمال إفريقيا بفضل مواردها الطبيعية وقوتها الديموغرافية، لذلك والذي يمكن كل من تركيا والجزائر أن يلعبا دوراً رائداً في التنمية الإقليمية من خلال موارد الطاقة والشراكات الاقتصادية مع الجهات الإقليمية الأخرى، علاوة على ذلك، فإن تعزيز القوة العسكرية للبلدين من خلال التعاون في التدريب العسكري والصناعة الدفاعية لديه القدرة على تغيير التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الفرع الأول: دوافع الاهتمام التركي بالتوجه نحو الجزائر: تعود دوافع التوجه التركي نحو الجزائرية بصفة عامة إلى التحولات التي شهدتها تركيا في سياستها الخارجية سنة 1990 ودخولها في العديد من مشاريع الشراكة مع الدول الأوروبية والأمريكية والعربية كالجزائر التي تعتبرها دولة غنية بالثروات الطبيعية ومكانتها الإستراتيجية وطبيعة كتلتها الاجتماعية، وهذا ما جعل تركيا تنجذب إليه بوصفه الموقع المثالي الذي يناسب شركاتها الاستثمارية أي توفر الموقع، الموارد، السوق، كما استطاعت تركيا في وقت قصير أن تكسب وتجذب انتباه العديد من الدول كالجزائر من خلال خبراتها الاقتصادية والسياسية والتجارية والاجتماعية، ومعياريها الأساسي في ذلك هو المعيار الأخلاقي والثقافي.

2.1.2 دوافع اهتمام الجزائر بالأسواق التركية: يتمثل الهدف الأساسي للاهتمام الجزائري بتركيا في محاولة تحقيق الإصلاحات الديمقراطية والتنمية، والتي صممت الجزائر على إكمال إصلاحها خاصة في ظل القضايا الإقليمية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، وكذلك التحولات التي عرفتتها الساحة الدولية من حيث التكتلات الاقتصادية، ولجلب التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات التكنولوجية لتطوير الصناعة من خلال عقود شراكة في مجال التكنولوجيا بين الجامعات والمراكز الصناعية حيث قامت بفتح العديد من المدارس التكوينية في مجال التصنيع، خاصة وأن الصناعة التركية تركز على البحث والتطوير، كما تحاول الجزائر تحقيق التنمية من خلال جذب الاستثمارات التركية بصفتهما سادس اقتصاد متطور في أوروبا، إلا أن نجاح ذلك يتطلب منها إصلاح العديد من المنظومات كالمنظومة المالية والجبائية وقطاع التكوين والتأهيل والقطاع المؤسسي الذي يتوافق مع قوانين اقتصاد السوق (بن شهر، 2017).

مما سبق يلاحظ أن الاستثمارات والتجارة الخارجية تشكل إلى حد كبير التعاون الاقتصادي بين تركيا والجزائر، إذ تجدر الإشارة إلى الدور المتزايد للطاقة في التعاون التجاري بينهما خاصة في السنوات الأخيرة، حيث كانت هناك شراكات جديدة بين البلدين في مجال الطاقة وتجارة المنتجات الصناعية، في المقابل تبحث تركيا عن تنويع إمداداتها من الغاز الطبيعي، حيث

استوردت تركيا أكبر قدر من الغاز الطبيعي المسال من الجزائر بملياري و991 مليون متر مكعب سنة 2020،²³ ويمكن لهذه الزيادة في حصة واردات الغاز الطبيعي المسال إلى الدفع بتنوع وتطوير الشراكة التركية-الجزائرية في مجال الطاقة، بالإضافة إلى ذلك، تم إبرام اتفاقية سنة 2018 بين شركة الطاقة الوطنية الجزائرية سوناطراك، والشركتين التركيتين Rönensans و Bayegan لاستثمار مليار دولار في البتروكيماويات²⁴، بالنسبة للمواد الخام من الجزائر، فإن الهدف هو إنتاج سنوي قدره 450 ألف طن من البولي بروبيلين (بلاستيك حراري يستخدم في صناعات مختلفة مثل قطع غيار السيارات والمنسوجات وتغليف المواد الغذائية) في منطقة التجارة الحرة.²⁵

3. الشراكة الطاقوية بين الجزائر وتركيا في ظل التحولات الدولية الراهنة

باعتبار أن الجزائر هي أكبر دولة في إفريقيا إذ تقدر مساحتها 2.381.741 كيلومتر مربع واحتوائها على كمية معتبرة من الطاقات الأحفورية (الغاز الطبيعي، النفط، الفحم)، مما يجعلها رابع أكبر اقتصاد في المنطقة، إلا أن اقتصادها يعتمد اعتماداً كلياً على عوائد المحروقات ولذلك تتأثر كثيراً بتغيرات أسعارها، وعليه، وجب عليها تنوع صادراتها وشركائها الاقتصاديين من أجل القضاء على التبعية الاقتصادية، كما تعد الجزائر أحد أهم الشركاء التجاريين لتركيا في المنطقة وتحتل مكانة حاسمة في تنوع مصادر الطاقة لديها، وهي رابع مورد للغاز الطبيعي لها بعد روسيا وإيران وأذربيجان، كما تقدم الجزائر فرصاً استثمارية أكثر جاذبية للشركات التركية العاملة في مختلف القطاعات خاصة النسيج والأغذية... الخ، وفيما يلي سوف يتم تناول بعض تلك النقاط بنوع من التفصيل.

1.3 المكاسب والفرص الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر وتركيا من خلال تعزيز العلاقات الثنائية بينهما

ولتحقيق الغاية من الشراكة بين البلدين مستقبلاً، يجب العمل على زيادة عدد الشركات التركية الموجودة حالياً في الجزائر، وتعزيز العلاقات التجارية وتشجيع الاستثمار المتبادل بين البلدين، بالإضافة إلى ذلك، فإن التنسيق في السياسات الإقليمية والتعاون في صناعة الدفاع والرؤية المشتركة في السياسة الخارجية لها أهمية حيوية لمستقبل العلاقات، من ناحية أخرى، يمكن لتركيا زيادة نفوذها في المنطقة وحجم تجارتها مع شركائها بفضل طرق التجارة الفعالة عبر الجزائر، التي تتمتع

²³ - Nuran Erkul Kaya, Türkiye'nin Rusya ve İran'dan gaz ithalatında sert düşüş (Turkey's sharp decline in gas imports from Russia and Iran), Anadolu Agency, 24 August 2020, Available from: <https://www.aa.com.tr/tr/ekonomi/turkiye-nin-rusya-ve-iran-dan-gaz-ithalatinda-sert-dusus/1951330/13/04/2023>

²⁴ - Türkiye ile Cezayir arasında 1 milyar dolarlık anlaşma, (1 billion dollar agreement between Turkey and Algeria), Anadolu Agency, 27 February 2018, Available from: <https://www.aa.com.tr/tr/dunya/turkiye-ile-cezayir-arasinda-1-milyar-dolarlik-anlasma/1075221/13/04/2023>

²⁵ - Omar Bouacha, 2002 sonrası Türkiye-Cezayir ilişkileri, (Turkey-Algeria relations after 2002), Master's Thesis, Istanbul Medeniyet University, August 2018, p 71.

بموقع جيو سياسي مهم في البحر المتوسط، والذي يساعد تركيا في الوصول إلى البلدان الصديقة والأسواق النامية في إفريقيا التي قد تعكس تعاونها القوي مع الجزائر.

1.1.3 الجانب التركي: تعد الجزائر سوقًا خارجيًا واعداً، خاصة وأن تركيا قد فقدت الكثير من علاقاتها التجارية في المنطقة بعد اندلاع الثورات العربية سنة 2011، وتحديداً مع ليبيا التي كانت من أهم الأسواق الاقتصادية في المنطقة بالنسبة لتركيا، ونتيجة لذلك أصبحت الجزائر الخيار الأفضل للأتراك في شمال إفريقيا بسبب استقرارها وفرص الاستثمارات التي سيحصل عليها المستثمرون الأتراك من الأسواق الجزائرية، إضافة إلى ذلك، أجبرت الأوضاع الأمنية لدول الجوار تركيا وسوريا والعراق الحكومة التركية على البحث عن أسواق جديدة واعدة خارج منطقة الشرق الأوسط لتعويض الخسائر التجارية التي عانت منها تركيا في الفترات الماضية، لذلك تسعى تركيا إلى تعزيز شراكها الاقتصادية مع الجزائر.

أما على مستوى قطاع الطاقة، فيمكن للاقتصاد التركي الواعد أن يستفيد بشكل كبير من موارد الطاقة الأحفورية الجزائرية، خاصة وأن أمن الطاقة في تركيا مرتبط بالدول المجاورة، والتي تمثل أهم الدول المصدرة للغاز الطبيعي إلى تركيا، وتسعى هذه الأخيرة في إطار إستراتيجيتها الطاقوية إلى التقليل من اعتمادها على الغاز الروسي والإيراني من خلال تنويع مصادر وارداتها، حيث تستورد تركيا نحو 55٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا، و16٪ من إيران، و13٪ من أذربيجان، في هذا السياق، ستكون الجزائر الخيار الأفضل لتركيا في سبيل تأمين الحصول على الطاقة وتنويع مصادر الواردات لتجنب أي عقبات في المستقبل، كالأزمة الروسية التي واجهتها سنة 2015 والتي كانت بسبب إسقاط تركيا لطائرة حربية روسية انتهكت الأجواء التركية، تلاها ظهور توقعات بقطع موسكو للغاز الطبيعي، وتركيا التي تستورد 55٪ منها من روسيا في ظل العقوبات الاقتصادية التي فرضتها موسكو في ذلك الوقت، وهو ما جعل الحكومة التركية تسعى جدياً إلى البحث عن دول بديلة مصدرة للطاقت الأحفورية وخاصة الغاز الطبيعي، كالجزائر التي تعد خياراً مهماً للطاقة بالنسبة لتركيا لتقليل اعتمادها الدول المجاورة في مجال الطاقة وخاصة روسيا.

2.1.3 الجانب الجزائري: يرى بعض الخبراء أن تركيا ستكون شريكاً اقتصادياً مهماً، وبديلاً جديداً للحصول على أغلب المنتجات التي تحتاجها الجزائر من أجل تقليص الاعتماد الاقتصادي على الدول الأوروبية، كما يمكنها الاستفادة بشكل كبير من التجارب التركية في تحسين أدائها الاقتصادي خارج قطاع الهيدروكربونات، وعليه، فإن تعزيز الشراكة في مختلف القطاعات الاقتصادية كإقامة شراكة مع الصناعات النسيجية، الحديد الصلب، الطاقة، البناء...، والتي من شأنها أن تعود بالفائدة الواعدة على الشركات الجزائرية التي ستستفيد من الخبرات التقنية والتكنولوجية اللازمة للنهوض بالتنمية، خاصة وأن التجربة التركية رائدة في ذلك، وهو ما سيزيد من المساهمة في تعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين.

أما في مجال الطاقة يمكن القول، بأن تركيا تعتبر سوقاً خارجياً معززاً بالنسبة للجزائر والتي يمكنها الاستفادة منه لرفع صادراتها في مجال الطاقة مستقبلاً، خاصة وأن تركيا بحاجة إلى الموارد الطاقوية، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن تركيا توفر احتياجاتها من الطاقة من مصادرها المحلية فقط وتستورد باقي الطلب من الدول الأخرى والتي تكلفها نحو 60 مليار دولار سنوياً، من ناحية أخرى، يمكن للجزائر أن تستفيد كذلك من تعزيز شراكاتها مع تركيا خاصة في سياق سياستها الخارجية التي تسعى لتنويع الشركاء الإقليميين والدوليين، والتي أدت بها إلى الانفتاح وبناء الشراكات في مختلف المجالات ومع العديد من القوى الإقليمية والدولية، كإسبانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة، الصين... الخ، وعليه، تأتي سياسة الانفتاح على تركيا في نفس الإطار.²⁶

2.3 شروط تحقيق الشراكة الناجحة بين الجزائر وتركيا

إن ما يلاحظ في الواقع بخصوص حجم الاستثمارات المتزايدة بين البلدين ما هو إلا تعبير عن آفاق واعدة تجمع البلدين في العديد من المجالات والتي سوف تتعدى الجانب الاقتصادي إلى جوانب أخرى سياسية واجتماعية وثقافية... الخ، والتي تعود بالنفع على البلدين من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وهذا ما يعبر عن إرادة سياسية بهدف الخروج من تبعات تغيرات أسعار النفط وخاصة أثناء الأزمات المفاجئة، إلا أن تلك المحاولات في إطار تعزيز التعاون الثنائي بينهما يستدعي منهما إصلاح بعض المحاور منها:

1.2.3 تطوير المشاريع في مجال الطاقة: لقد وضعت الجزائر العديد من الخطوات والمخططات الإستراتيجية من أجل تطوير المشاريع الطاقوية، وخاصة الطاقة المتجددة، بهدف التقليل من الاعتماد على الطاقات الأحفورية، وهي تسعى في ذلك للاستفادة من الخبرات التقنية والتكنولوجية للشركات التركية من خلال الدورات التكوينية والجامعات وغيرها، لتحقيق أهدافها للانتقال الطاقوي، ولن يتحقق ذلك إلا بتأكيد تعزيز فرص التعاون الثنائي بين تركيا والجزائر.

2.2.3 زيادة المشاريع الاستثمارية التركية في الجزائر: وهي حالة ضرورية بسبب تنوع انجازات الاقتصاد التركي من جهة، وتوفير الإمكانيات الاقتصادية للجزائر من جهة أخرى، والتي تسعى إلى تنفيذ استثمارات تركية في مجالات البحث والتنقيب عن النفط وتطوير الصناعة البتروكيمياويات وإنتاج ونقل الكهرباء، بين شركة النفط والغاز الجزائرية المملوكة للدولة سوناطراك وشركة رينيسانس القابضة التركية في محافظة أضنة جنوب تركيا، حيث تبلغ التكلفة المالية الإجمالية للمشروع 1.4 مليار دولار، والتي

²⁶ - Omar Bouacha, Erdogan's Visit to Algeria: An Important Step towards Building an Effective Turkish-Algerian Partnership/26/03/2018, Available from: <https://afam.org.tr/erdogans-visit-algeria-important-step-towards-building-effective-turkish-algerian-partnership/16/04/2023>

تمتلك فيه شركة رينيسانس القابضة 66٪ وسوناطراك 34٪، ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج بلاستيك البولي بروبيلين المستخدم في عدة صناعات منها السيارات والمنسوجات²⁷.

3.3.3 إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة: لقد أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن الشراكة بين الجزائر وتركيا تمضي قدماً في اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بينهما، باعتبار أن تركيا ترى الجزائر شريك استراتيجي هام، وتتوقع أن يكون لها دور مهم في القضايا السياسية الإقليمية، غير أن الجزائر غير مستعدة عملياً لتأسيس منطقة تبادل حر كما تطلب الحكومة التركية، بسبب الظروف المتعلقة بنوعية الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعاني من الاعتماد على القطاع الريعي (المحروقات)، ومع ذلك فتركيا تسعى إلى إقامة شراكة اقتصادية قوية مع الجزائر تخدم مصالح البلدين، من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطية والتنمية في الجزائر، والذي قد يحقق العديد من المكاسب لهما، وفي المقابل أعربت الجزائر على تصميمها بإكمال إصلاحاتها الداخلية، إضافة إلى هذه المحاور هناك بعض النقاط التي يمكن إصلاحها أيضاً والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1.3.3.3 الإسراع بإطلاق مجلس الأعمال التركي الجزائري: والذي سيسمح بإعطاء دفع أكبر للتعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات.

2.3.3.3 العمل على رفع مستوى التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا: والذي يفوق 1 مليار دولار حالياً، حيث يمكن إذا ما تم العمل أكثر على تكوين شراكات اقتصادية جديدة ناجحة بتجسيد المشاريع المشتركة خاصة في قطاع الطاقة بموجب قانون الهيدروكربونات الجديد.

3.3.3.3 تطوير الأرضية الرقمية للبلدين: والتي ستصبح مرتبطة مباشرة بقاعدة رجال الأعمال في كامل أنحاء تركيا والجزائر من خلال اتحادية أرباب العمل.

خاتمة

مما سبق يمكن القول أن لتركيا والجزائر تاريخ مشترك وروابط ثقافية وأخوية عميقة الجذور، وخير دليل على ذلك اتفاقية الصداقة والتعاون التي تم توقيعها خلال زيارة رئيس الوزراء آنذاك إلى الجزائر سن 2006، والزيارة التي قام بها الرئيس أردوغان للجزائر في فيفري 2018، واللذان تم البحث خلالها في العديد من الجوانب التي تجمع البلدين، ومع ذلك فإن فرص بناء شراكة استراتيجية بين البلدين لا تزال إلى حد كبير في ضوء المصالح المشتركة، فرغم ما حققه البلدان من تقدم كبير في مجال تعاونهما، إلا أنه يبقى بعيداً عن ما يمكن تحقيقه في شراكة طرفان يملكان كل مقومات النجاح، وعليه، ورغم ذلك، فإن التعاون

²⁷ - Hassan jibril, Algeria offers Turkey partnership in energy, mining partnerishps/07/10/1921, Available from:

<https://www.dailysabah.com/business/energy/algeria-offers-turkey-partnership-in-energy-mining>

بينهما سيستمر في المرحلة الحالية والمستقبلية باستمرار مصالح الطرفين بهدف إيجاد حلول للمشاكل المشتركة، ومن خلال ذلك يمكن استنتاج مجموعة من النتائج نجملها على النحو الآتي:

- بالرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى الاستثمار في السنوات الأخيرة إلا أن ذلك يبقى غير كافٍ بسبب وجود العديد من التحديات التي تحول دول تجسيد المشاريع على أرض الواقع كالإجراءات الإدارية المعقدة خاصة وأن الاستثمار الجزائري لا يزال بعيداً عن التطلعات، بالرغم من أنها تتمتع بالعديد من المؤهلات التي تمكنها من استقطاب الشركات الأجنبية إلا أن حصيلة الشراكة لازالت جد ضعيفة خارج إطار المحروقات.
- إن استغلال فرص التعاون على أرضية مشتركة وبناء رؤية للمستقبل من قبل الحكومة من شأنه أن ينهي حالة عدم الاستقرار في المنطقة ويغير ميزان القوى الإقليمية، ويزيد من فرص التعاون بينهما.
- إن محاولة الجزائر لتحقيق التنمية من خلال جذب الاستثمارات التركية، يتطلب منها إصلاح العديد من المنظومات كالمنظومة المالية والجبائية وقطاع التكوين والتأهيل والقطاع المؤسسي بما يتوافق وقوانين اقتصاد السوق.
- إن تعاون تركيا مع الجزائر في مجال الطاقة يختلف عن شراكاتها مع الدول الأخرى، التي تنظر إليها نظرة استغلال ونهب لثرواتها، عكس الجانب التركي الذي ركز على الاستثمار في مجال القطاعات المنتجة التي تحقق مصالح الطرفين.
- لقد حققت كل من الجزائر وتركيا تقدماً كبيراً في مجال تعاونهما، إلا أنه يبقى بعيداً عما يمكن تحقيقه في شراكة طرفين يملكان كل مقومات النجاح.

وبالتالي، وعلى الرغم من تلك التحديات التي تواجه تحقيق شراكة ناجحة بين البلدين، إلا أنه يمكن تجاوز ذلك، باقتراح التوصيات التالية:

- الاهتمام بضرورة تنوع الصادرات خارج المحروقات لتقليل آثار تقلبات أسعار النفط من خلال فتح المجال للاستثمارات لتركية وتقديم كل التسهيلات الممكنة.
- تقديم مختلف التسهيلات لجذب المستثمرين الأتراك والاستفادة من مزاياها، كالقضاء على إجراءات البيروقراطية الإدارية التي تعيق تجسيد المشاريع الاستثمارية.
- الاهتمام بتطوير الشركات والمؤسسات العمومية واعتماد المعايير العالمية في جودة المنتجات.
- يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتماداً كلياً على عوائد المحروقات والتي تتأثر كثيراً بتغيرات أسعارها، لذلك وجب عليها تنوع صادراتها وشركائها الاقتصاديين كخيار استراتيجي للقضاء على التبعية الاقتصادية.

- بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية القوية لكل من تركيا والجزائر يمكن القول، أنه بإمكانهما تطوير مجالات تعاونهما وفق معايير ومقومات شراكتهما متى توفرت الإرادة لذلك.
- يمكن للشراكة بين الجزائر وتركيا أن تتطور لتحقيق التكامل الإقليمي من خلال إنشاء منطقة التبادل الحر للعمل على رفع مستوى التبادل بينهما، والتي يمكن أن تستقطب دول المنطقة لتتحول إلى تكامل إقليمي.